

الأمن السياحي في الإسلام

عبد الحميد المجالي*

372691

ملخص

إن تطور طرق المواصلات ووسائل الاتصالات وتشابك المصالح بين الدول شجع على الانتقال والسفر، ولما كان الأمن ضرورة لحفظ الأنفس والأموال والمصالح ظهرت أهمية البحث في موضوع مفهوم الأمن السياحي في الإسلام" ليعطي صورة واضحة عن موقف الإسلام من أمن السياح بالأدلة الشرعية التي تم ربطها بمضامين فقهية زخرت بها المؤلفات الشرعية، التي لا تفرق بين أمن وآخر في الأمن السياحي، إذ يشمل الأمن النفسي والاقتصادي والديني . ولعل من المفيد مواجهة الشبهات التي أُلصقت بالإسلام في موضوع الأمن وبيان براءة الإسلام من كثير من الصور التطبيقية المشوهة وهو ما تناوله البحث .

Abstract

The development of means of communication, the interrelatedness of interests between countries, and the need of people to travel for various reasons – all of this stipulates the need for security to people's lives, their money and their interests.

This paper, entitled "The Concept of tourist security in Islam, maps out a bright image of the attitude of Islam towards tourist security by means of giving evidence gleaned from religious books which don't distinguish between one security and another in tourism, including the psychological, the economic and the religious.

It is worth our while to encounter the misrepresentation of Islam in the matter of security and to dispel the distorted image Islam has been given.

* كلية الشريعة، جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية.

تاريخ قبول البحث: 2004/5/23

تاريخ استلام البحث: 2003/10/15

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

إن الأمّن مطلب بشري لا يستطيع الإنسان أن يعمر الأرض التي استخلفه الله فيها دونه، والأمّن المرتجى لا يقتصر على جانب في حياة الإنسان ولا على موضع في الأرض، لأن الأمّن المطلوب مطلوب في الأرض كل الأرض وهو للناس كلهم، ولا يجادل أحد في أهمية الأمّن لالتصافه بكيونة الإنسان وعيشه داخل أحاسيسه، ولكن الجزئية من الأمّن المراد التأصيل لها في هذا البحث هي مفهوم الأمّن السياحي الذي سيعرض على النحو الآتي :

أهمية البحث :

- 1- أصبحت السياحة رديفاً لقطاعات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات تدعم الاقتصاد الوطني وتساهم فيه، وأن أي نجاح لها نجاح للموارد الاقتصادية وفي جانب دقيق منها يعززها ويحلب العملة الصعبة في ظروف أخذ الاقتصاد جانباً كبيراً في قيام الدول وحياة الشعوب ولما كانت السياحة تتأثر بالظروف السائدة وتزدهر في أجواء الأمّن وتضمحل بخلافها كان لا بد من تأصيل لمفهوم الأمّن السياحي في الإسلام ليكون الالتزام به نابعاً من الإيمان بمشروعيته فلا يتأثر بتغير الأنظمة ولا برضى الشخص عنها أو عدمه .
- 2- إن وظيفة الأمّن العام (الشرطة) في أي بلد تشعبت ولم يعد بمقدورها تغطية الجوانب المطلوبة منها فأصبح وعي المواطنين وتكاتفهم وتعاونهم جميعاً، السبيل الأمثل لتحقيق درجة أعلى من الأمّن ولا يتأتى ذلك إلا بإقناع الناس بأهمية كل جانب من مهام الأمّن وإشراكهم في إنجاحه ومثل هذا البحث يساهم في هذا الجانب .
- 3- إن الإسلام قادر على تقديم الحلول الأنجع والأبجى لكل ما يعترض البشرية، وربط مفهوم الأمّن بالإسلام ثبت تفوقه وقابليته للتطبيق وبحول دون استيراد النظريات والمبادئ الوضعية لا لنقصها فقط، بل ولعدم موافقتها لبلادنا وإنساننا.
- 4- ينفي البحث الصورة غير الصحيحة التي أُلصقت بالإسلام نتيجة التعامل مع السياح .

مشكلة البحث :

- 1- يعالج البحث ظاهرة التعدي على السياح التي برزت في الآونة الأخيرة مع ازدهار السياحة ودخولها كمصدر من مصادر الدخل القومي، إذ يتعرض البحث لأسباب الظاهرة ومشروعيتها وعلاجها .
- 2- ظهور قضايا فقهية معاصرة في موضوع السياحة بحاجة إلى أحكام شرعية تناسبها .

الجهود السابقة:

1. إن الفقهاء السابقين ضمنوا مواضيع الأمّن السياحي في باب العقوبات عند الحديث عن حد الحرابة وفي كتاب الجهاد عند بيان ما للمستأمن والحربي والذمي وما عليهم سواء أكانوا داخل البلاد أم جاءوا رسلاً من خارجها أو تجاراً فيما يتعلق بالقصاص والعشور وغير ذلك .

2. إن الباحثين المعاصرين الذي كتبوا في حقوق الإنسان في الإسلام أشاروا إلى ذلك عند الحديث عن حق التنقل أو الغدو والرواح.¹

على العلم أن هذه الدراسات لم تكتب في الأمن السياحي، وإنما هي مداخل للموضوع، فستكون هذه الدراسة جديدة في نتائجها وليست إضافة لدراسة سبقتها.

منهج الدراسة:

توصل هذه الدراسة لمفهوم الأمن السياحي بربطه بالأصول الشرعية التي تشملها وبينى على ذلك ما يناسبه من أحكام وحلول شرعية، فهو منهج تحليلي قائم على استقراء ناقص للنصوص الشرعية الحاكمة لهذا الموضوع.

- خطة الدراسة- تتكون هذه الدراسة من أربعة مباحث على النحو الآتي :
- المبحث الأول : الأمن السياحي : تعريفه وعناصره، ومشروعيته :
- المطلب الأول : الأمن السياحي لغة واصطلاحاً .
- المطلب الثاني : مشروعية الأمن السياحي .
- المبحث الثاني : مظان الأمن السياحي في الفقه الإسلامي :
- المطلب الأول : أحكام المستأمنين .
- المطلب الثاني : أحكام السفر .
- المبحث الثالث : الأمن السياحي عند المعاصرين .
- المطلب الأول : شبهات تقوض الأمن السياحي .
- المطلب الثاني : ثوابت الأمن السياحي .
- المبحث الرابع : ضمانات الأمن السياحي في الفقه الإسلامي مقارنة بالقوانين الوضعية .
- المطلب الأول : العقوبات .
- المطلب الثاني : التأمين والتعويض .
- الخاتمة : النتائج والتوصيات .

المبحث الأول

الأمن السياحي تعريفه وعناصره ومشروعيته

- المطلب الأول : في الأمن السياحي لغة واصطلاحاً :
- أولاً : (أ) الأمن لغة : يطلق الأمن ويراد به عدة معان :
- 1- السلم : لأن الأمن مصدر للفعل أمن بمعنى سلم² .
- 2- طمأنينة النفس : والأصل أن الأمن يستعمل في سكون النفس³ .

3- ضد الخوف : أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف ⁴.

(ب) السياحة لغة مصدر للفعل ساح :

ومنه الساحة وهي المكان الواسع والسائح الماء الدائم الجري في ساحة، وساح فلان في الأرض مرّاً مر السائح ⁵، كما قال تعالى " فسيحوا في الأرض أربعة أشهر " (سورة التوبة الآية 2) والسائح هو الماء الجاري على وجه الأرض ⁶.

ثانياً : اصطلاحاً :

الأمن السياحي : اسم مركب من لفظين يعني كل منهما ما يأتي :

الأمن اصطلاحاً " هو عدم توقع مكروه في الزمان الآتي ⁷.

السياحة اصطلاحاً : قال الراغب : السائحون : هم الذين يتحرون ما اقتضاه قول الله تعالى " أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها " (سورة الحج الآية 46) ⁸، والسائح : كل شخص يكون موجوداً بشكل مؤقت في دولة أجنبية ويعيش خارج مكان سكناه الأصلي ⁹.

والسياحة مصدر من مصادر الدخّل القومي، تستفيد من رغبة الناس من السفر والتنقل لتحقيق أرباح مشروعة، سواء كان هذا التنقل داخل البلد أو خارجه، لأغراض الترفيه أو العلاج أو التجارة أو غير ذلك، فيشمل هذا التعريف السياحة الداخلية والخارجية، وبمختلف وسائل التنقل .

أما المعنى للأمن السياحي كلفظ مركب فلم أجد من عرفه تعريفاً شاملاً ومنهم مجدي حافظ الذي عبر عنه بقوله "يتمتع دور أجهزة الأمن إلى آفاق أكثر رحابة"، فهي تشمل بمفهومها الواسع أنواع التسهيلات والخدمات كافة التي تتخذ في الموانئ والمطارات سواء بالنسبة للأفواج السياحية والأفراد ويشتمل هذا العنوان على موضوعين هامين هما : الأول الجرائم شائعة الوقوع في المجال السياحي والثاني الإجراءات الأمنية الهامة في المجال السياحي ¹⁰.

ثالثاً : عناصر الأمن السياحي :

أما تعريف الأمن السياحي : فسيشتمل على العناصر الآتية :

- 1- مفهوم السياحة العام، الداخلية والخارجية.
- 2- الوسائل التي تتخذ لحماية البشر سياحاً وقائمين على السياحة والمنشآت التي يؤمها السياح سواء كانت أماكن أثرية أم فنادق أم أسواق.
- 3- الأمن السياحي على مستوى الدولة أو على مستوى العالم لتأثر هذا القطاع بالظروف الدولية .
- 4- الإجراءات والعقوبات التي تمارسها الدولة أو الدول عند الإخلال بالأمن السياحي كعنصر لتحقيقه .
- 5- لا يدخل في الأمن السياحي: الجزاءات الربانية (تسمى طبيعة) التي تصيب السياح كالفيضانات والزلازل وأي شيء يشمل عوادي البيئة كالحوانات المفترسة وغيرها .

فيتحصل تعريفه على النحو الآتي :

" الأمن السياحي هو منظومة من المفاهيم التربوية والعقابية والإجرائية التي تحقق ظروف جاذبة لتنقل الناس بقطع النظر عن أهدافهم ومدة إقامتهم وديانتهم، بطمأنينة ويسر .

المطلب الثاني : مشروعية الأمن السياحي في الإسلام :

يستدل على مشروعية تحقيق الأمن السياحي في الإسلام بالأدلة الآتية:

1. الآيات التي تقرر أهمية الأمن بمفهومه العام ، ويستدل بها على إطلاقها، إذ لم تقيد الأمن الممدوح بنوع معين ومنها:
 - جعل الخوف سبباً للرخص الشرعية دليل على أنه استثناء وأن الأصل هو الأمن . قال تعالى " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم الذين كفروا" (سورة النساء آية 101) .
 - امتن الله تعالى على قريش بأنه: أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف، قال تعالى " لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (سورة قريش كاملة) ومعلوم أن سبب توافد الناس إلى مكة المكرمة هو الأمن الذي تكلمت عنه الآية، وكان توافد الناس سواء للمبارزة بالشعر أو للتجارة أو لعبادة الأصنام شكلاً من أشكال السياحة لم يكن ليتحقق لولا الأمن الذي كان موجوداً ثمرة لدعاء سيدنا إبراهيم وتحقق هذا الأمن لبنت الله الحرام، قال تعالى " وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلداً آمناً" (سورة إبراهيم آية 35) وقال تعالى "أو لم تكن لهم حرماً آمناً يجسئ إليه ثمرات كل شيء" (سورة القصص آية 57) .
 - إن ثمرة الأمن كان مجيء الثمرات مع الوافدين إلى هذا المكان، وليس أدل على المشروعية من ترتيب الأمور المرغبة والمحبة على الفعل. وقال تعالى " أو لم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ... " (العنكبوت الآية 67) .
 - جعل الخوف من أخطار الطريق سبباً لعدم الموافقة على السفر كما في قصة سيدنا يوسف عليه السلام، قال تعالى " قال إني ليحزنني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب" (سورة يوسف الآية 13) .
 - وفي أهمية أمن الطريق وهو من عناصر الأمن السياحي قال تعالى " فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى" (سورة طه الآية 77) .
 - امتن الله على الأنبياء وأتباعهم بالأمن في أكثر من موضع قال تعالى " يا موسى أقبل ولا تخف إنك من الأمنين" (سورة القصص آية 31) قال تعالى " واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فأواكم..." (سورة الأنفال الآية 26) .
 - وعد الله بتحويل الخوف إلى أمن، قال تعالى " وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً" (سورة النور آية 55) .
 - كل هذه النصوص فيها دلالات واضحة على أهمية الأمن .
2. الآيات التي تبين نواحي الأمن في السكن : قال تعالى " وكانوا ينحتون من الجبال بيوتاً آمنين" (سورة الحجر آية 82) .
3. الآيات التي تتعلق بأمن الطريق:
 - قال تعالى " ادخلوها بسلام آمنين" (سورة الحجر آية 46) .
 - قال تعالى " سبروا فيها ليالي وأياماً آمنين" (سورة سبا آية 18) .

قال تعالى "فإن أمن بعضكم بعضاً فيلود الذي أؤتمن أمانته" (سورة البقرة آية 283).

4. استحقاق المؤمنين للأمن في الدنيا والآخرة لما يقوم عليه إيمانهم من معاني العدل والمساواة، قال تعالى "فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون، الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن" (سورة الأنعام الآيتان 81، 82).

وفي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :

قال صلى الله عليه وسلم "من أصبح منكم آمناً في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا" ⁽¹¹⁾.

5. الآيات التي توجب الوفاء بالعهود والوعود :

قال تعالى "وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم" (سورة النحل آية 91).

قال تعالى "والموفون بعهدهم إذا عاهدوا..." (سورة البقرة آية 177).

قال تعالى "وبعهد الله أوفوا" (سورة الأنعام آية 152).

قال تعالى "الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق" (سورة الرعد آية 20).

قال تعالى "وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً" (سورة الإسراء آية 34).

قال تعالى "فأتموا إليهم عهدهم إلى مدقم" (سورة التوبة آية 4).

قال تعالى "والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون" (سورة المؤمنون آية 8 والمعارض آية 32) ودلالة الآيات

السابقة واضحة على وجوب الوفاء بالعهود والوعود والسائح لا يدخل إلا بتأشيرة تأخذ حكم الإذن من الدولة ووعد له بالمحافظة عليه داخل البلاد.

6. تسمية الله السفر سبيل الله ونسبته إليه توجب أن لا يكون مكان ظلم وخوف وتعد وخيانة، قال تعالى "ومن يهاجر

في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة" (سورة النساء الآية 100).

ذكره تعالى "ابن السبيل" أي المسافر في مواضع كثيرة منها (الأنفال آية 41، التوبة آية 60، الحشر آية 7) فخص له

نصيب من الزكاة والغنائم، قال القرطبي: "والسبيل الطريق"، ونسب إليها لملازمته إياها ومروره عليها... والمراد -

بابن السبيل- الذي انقطعت به الأسباب في سفره عن بلده ومستقره وماله ¹²، وامن الله على الإنسان بتيسير سبيله،

قال تعالى "ثم السبيل يسره" (سورة عبس آية 20) وقال تعالى "ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبيل ربك..."

(سورة النحل آية 69).

7. ان السير في أرض الله سير في سبيله التي آمن الله بإيجادها للبشر فكيف يعرفوها إذا لم يسافروا وكيف يسافروا إذا لم

يؤمنوا؟ قال تعالى "لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً" (سورة نوح آية 20). وقال تعالى "الذي جعل لكم الأرض مهدياً

وجعل لكم فيها سبلاً" (سورة طه آية 53، سورة الزخرف آية 10).

8. تحريم الله حل وعلا الإفساد في الأرض ومفهوم المخالفة أن اعمار الأرض وتحقيق الأمن فيها هو المطلوب، من ذلك قوله تعالى " ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (الأعراف آية 85) وقال عز من قائل أيضاً "وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون" (سورة النمل آية 48) .
- وقال تعالى "الذين طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد" (سورة الفجر الآيتان 11، 12)
9. الهجرة : آيات الهجرة، وفعل النبي عليه السلام دليل على البحث عن الأمن وهجرة الحبشة دليل على البحث عن الأمن السياحي إذ كانت سياحة دينية فيها رجل لا يظلم عنده أحد.
10. الرسول صلى الله عليه وسلم يعدُّ بأمن شامل لا يحتاج الإنسان فيه إلى حرس، ليس للرجال الأشداء بل لامرأة تقطع المسافات الطويلة وحدها لا تخاف على نفسها إلا الله والذئب، "تسيرن الطاعنة من صنعاء إلى حضرموت لا تخاف على نفسها إلا الله والذئب"¹³ واستثناء الحيوانات المفترسة كما سبق بيانه في عناصر الأمن السياحي يقرر أن الأمن السياحي ليس أمناً مطلقاً لأن الله وحده هو الذي يملك الأمن المطلق. وهذا الفهم للأمن السياحي يساعد على وضع الخطط الأمنية لتحقيقه أما القول بالأمن المطلق فهو خارج عن طاقات البشر في بعض جوانبه. فمن يحمي سائحاً من الموت؟ الخ وهذا على سبيل المثال.

المبحث الثاني

مضان الأمن السياحي في الفقه الإسلامي

تمهيد :

لما كان هدف هذه الدراسة استنباط الأحكام الفقهية المتعلقة بالأمن السياحي فقد اعتاد بعض الفقهاء المعاصرين على التخريج الفقهي بربط المسائل المستجدة بما يناسبها من المسائل المذكورة في كتب الفقه وبمنظرة عاجلي في عناوين كتب الفقه نجد أن ما يتلائم مع موضوع الأمن السياحي يمكن العثور عليه في المضان الآتية :

- 1- العقوبات البدنية والمالية: ذلك لأن العقوبات قصد منها المحافظة على النفس والمال والدين والعرض والعقل والنسل، والمحافظة عليها ستلحق بحفظ المنشآت والمرافق التي يتعامل معها السائح وعلى السائح نفسه في حال إقامته وترحاله .
- 2- السير والجهاد : وذلك أن البناء على أصل العلاقات بين الدول وهو السلم يقتضي المحافظة على أرواح السياح وأموالهم وفي حالة الحرب زيادة على ما منع الإسلام قتلهم من النساء والشيوخ فإنه منع أيضاً قتل الرسل والتجار ويلحق بهم السياح؛ لأن السياحة مصطلح جديد لكنه لا يخرج في مضمونه عن معاني التجارة وغاياتها، أضف إلى ذلك العقود التي تستلزم حالة الحرب وهي العهد والأمان والصلح وكلها تدعم أمن السائح وغير السائح .
- 3- أحكام السفر المتفرقة في أبواب عدة من الكتب الفقهية، سواء كانت بمراعاة ابن السبيل وهو المسافر الذي انقطع ولا يجد ما يوصله إلى أهله من المال والطعام، وفي النص على مثل هذا رعاية للسائح في أمس ما يكون بحاجة إلى الرعاية وهو نوع متقدم من الأمن السياحي .
- 4- الكتب المستقلة في الأبواب السابقة وغيرها ومنها :

(أ) كتب الأحكام السلطانية التي تناولت واجبات الحاكم في استتباب الأمن وحماية الأمة وهذا صلب موضوع الأمن السّياحي .

(ب) كتب الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : التي تشكل الأساس في واجب الأمة، جميعها (وليس الدول فقط) في تحقيق الأمن واستنكار كل مظاهر الظلم للسائح وغيره وتغييرها .

(ج) كتب الهجرة وهي نوع جاد من الفقه بين الأمن السّياحي للسائح المسلم في بلاد الكفر .
ويطرق باب العلاقات الدولية والتعامل بالمثل كمحدد من محددات الأمن السّياحي عندما لا تسود قيم العدالة والتألف بل لا تلتزم الدول بما هو مطلوب منها إلا إذا خافت من الدول الأخرى أن تعاملها بالمثل.
ويلاحظ على كتب الفقه ما يلي :

1- التوسع في الجوانب المالية المتعلقة بالسياحة كالعشور ومنها يتحول إلى جزية إذا زادت إقامة السائح عن سنة والمبالغ التي سيدفعها إذا تحول السائح من بلد إلى آخر وإن كانت تسميته بالمستأمن فهذا متعلق بالسياحة الخارجية، أما الداخلية فهي مستثناة من هذه الرسوم والضرائب وهو سبق لفقهاءنا في تحويل السياحة إلى مصدر للدخل القومي (وهذا مصطلح في الاقتصاد استخدمه مع عدم الإقرار بمضمونه) .¹⁴

2- عدم تأثر الفقهاء بطبيعة الأماكن التي يزورها السياح أو الأهداف التي جاءوا من أجلها سوى هدف واحد وهو التحسس للأعداء وهو هدف متفق على مناقضته للأمن السّياحي وتعمل جميع الدول على التحرز منه وهو مطلب مشروع أيضاً .

ومن خلال ما سبق يمكن تناول أبحاث هذا الموضوع على النحو الآتي :

المطلب الأول : أحكام المستأمنين :

تمهيد :

لقد تم اختيار هذا العنوان على قصوره عن استيعاب كثير من الأحكام المتعلقة بالسياح، وذلك تسهيلاً لمن أراد أن يقارن بين الفقه الإسلامي والقوانين المعاصرة، ولولا هذا التسهيل لكان بيان أحكام الجهاد في سبيل الله فيها الكثير مما يوصل لهذا الموضوع، وذلك أنه يقسم الناس إلى قسمين :

القسم الأول: المسلم، ونصوص الشرع آمرة بحفظ دمه وماله وعرضه... الخ .

القسم الثاني : الكافر، ويصنف إلى ثلاثة أصناف :

الأول: الحربي وهو مهدور الدم وغير مصون المال وما يتبعهما، والأعداء ليسوا كلهم حربيين فهناك جيوش نظامية وشعبية وهنالك أناس غير مشاركين في الحرب عرفوا حديثاً بالمدنيين وهؤلاء غير مهدوري الدم وإذا ذكرنا الدم فغيره تبعاً له غالباً .

ذكر الفقهاء من هؤلاء غير مهدي الدم :

1. النساء والصبيان وهذا بإجماع الفقهاء¹⁵ لأدلة كثيرة، منها للحديث المتفق على صحته عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن امرأة وجدت في بعض مغازي النبي -صلى الله عليه وسلم- مقتولة، فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان¹⁶ والإنكار عكس الإقرار وهو دليل تحريم هذا الفعل .
 2. الرسل وتحريم قتلهم أيضاً بإجماع الفقهاء¹⁷ :
لما أخرجه أبو داود والحاكم عن نعيم بن مسعود رضي الله عنه " ابن النواحة وصاحبه اللذين أوفدهما مسيلمة مبعوثين إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لهما " لولا أن الرسل لا تقتل، لضربت أعناقكما"¹⁸ .
ولولا تنفيذ امتناع لوجود أي امتناع القتل لكونهما رسلاً، وقد ربط الرسول عليه السلام عدم القتل بعلّة وهي أنهما "رسلاً" فدل على أن كل رسول لا يقتل.
 3. المعوقون: كالشيخ للحديث السابق، والزمني (كالعميان والمقعدين)¹⁹ لقوله تعالى "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا" (سورة البقرة آية 190) .
 4. الرهبان: لوصية الصديق ليزيد (وانك ستلقى أقواماً فرغوا أنفسهم لله في الصوامع فذرهم وما فرغوا أنفسهم له)²⁰ .
 5. السوق : وهم عامة الناس الذين لا يقاتلون في الحرب كالفلاحين والموظفين، وأهل الصنائع²¹ لقوله صلى الله عليه وسلم لخالد " لا تقتلوا امرأة ولا عسيفاً"²² .
إن الإسلام يوسع دائرة من تحفظ دماؤهم وهذا فيه دليل كبير على حماية الإسلام للناس من القتل حتى في حالة الحرب .
- الثاني: الذمي: إن أهل الكتاب قسمان : قسم يعيش في داخل بلاد المسلمين وهؤلاء لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين فدماؤهم وأموالهم محفوظة وهؤلاء يسمون بأهل الذمة.
- وهذا القسم يدخل في القسم الأول فيأخذ أحكامه .
- الثالث : المستأمن وهو مدار بحثنا وسأعرضه على النحو الآتي :
- الفرع الأول : تعريف الأمان ومشروعيته :
- الأمان : هو نوع من المواعدة، وعرفه الشافعية بأنه ترك القتل والقتال مع الكفار²³ وثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع .
1. أما الكتاب فقوله تعالى " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون" (سورة التوبة آية 6) .
وجه الاستدلال بهذه الآية : أن الأمر في قوله تعالى "فأجره" يفيد الوجوب وهو فوق المشروعية فدل على مشروعيته من باب أولى .
- والجار وهو الخفير والجار هو الذي يجبر غيره أي يؤمنه مما يخاف والجار المستجير أيضاً وهو الذي يطلب الأمان²⁴ .
وفي قوله تعالى "ثم أبلغه مأمنه" دلالة على أن الحماية مستمرة إلى بلوغ مكان الأمان للمستأمن .

قلت : لو عصر الإنسان عصارة فكره ليستخرج دليلاً للأمن السياحي فإنه لن يخطر بباله وجود مثل هذا الدليل وهذا الموضوع، إذ يوجب على المسلم حماية كل من يدخل إلى بلاد المسلمين بأمان إلى أن يعود إلى بلاده (مأمنه) بل إن إعادته إلى بلاده قد لا تكون مأمناً له فيوجب الشرع حمايته بإعادته إلى المكان الذي يعتقد هو أنه مأمنه .

2. قوله صلى الله عليه وسلم "أجرنا من أجرت وأمننا من أمنت يا أم هانيء" ²⁵.

وقوله صلى الله عليه وسلم "يجبر على المسلمين أديانهم" ²⁶.

وقوله صلى الله عليه وسلم "ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً" ²⁷.

وقوله صلى الله عليه وسلم "المسلمون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم" ²⁸.

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث هو مشروعية عقد الأمان إذا صدر من أي مسلم ذكراً أو أنثى . وسيأتي بيان اشتراط إذن الإمام في أحكامه.

3. الآيات الآمرة بالوفاء بالعهود والوعود من مثل قوله تعالى "وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً" (سورة الإسراء آية

34) وقوله "إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم" (سورة التوبة آية 4) .

وقوله تعالى "فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم" (سورة التوبة آية 7)

وقوله عليه السلام في وصف المنافق : "وإذا وعد أخلف" ²⁹.

وجه الاستدلال بهذه النصوص أن الأمان عهد وعقد والنصوص أمرت بالوفاء بها وهو منها فوجب الوفاء به وجعلت من أحض صفات المنافقين اخلاف الوعد والنفاق مناقض للإيمان .

الفرع الثاني: من أحكام عقد الأمان :

1. أنه حق للإمام كون تصرفاته منوطة بمصلحة الأمة وأجاز بعض الفقهاء لأفراد المسلمين عقده واشترط آخرون إذن

الإمام ³⁰. والأدلة تؤيد القول الأول لكن الأخذ بالقول الثاني فيه مصلحة للمسلمين في عصرنا لا بد من مراعاتها .

2. إن عقد الأمان محدد بمدة وإن اختلف الفقهاء في أقصاها ³¹ لكنهم أوجبوا تحديدها بالنسبة للرجال.

3. إن عقد الأمان عقد جائز أي لإمام المسلمين إنهاءه أثناء المدة ³².

4. إن المستأمن ليس له حقوق المواطن السياسية، وأما الحقوق الأخرى فيحدود ما يسمح به إمام المسلمين (كممارسة التجارة...) ³³.

5. يتمتع المستأمن بحماية ماله وعرضه ويلحق بذلك عدد من محارمه النساء ³⁴.

6. إعفاؤه من الجزية إلا بعد تجاوز المدة إذا رأى الإمام ذلك ³⁵.

7. مال المستأمن وأهله خارج بلاد المسلمين لا تدخل في عقد الأمان ³⁶. * هذا فهم من أقوال الفقهاء فيما يدخل تحت مدلول الأمان.

8. بقاء مال المستأمن بحكم الأمان ما دام حياً ولو عاد إلى بلاده وإن مات وجب إعادته إلى ورثته عند الجمهور خلافاً للحنفية³⁷.

9. للمستأمن حق الانتفاع بالمرافق العامة الضرورية ومنها القضاء. (على الراجح)³⁸.

10. يلتزم المستأمن بالمحافظة على الأخلاق والقيم المرعية في المجتمع والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها داخل الدولة الإسلامية فلا يسمح له بأي تصرف يخل بأمنها³⁹.

11. لما كان عقد الأمان متروك للإمام في الرأي لمصلحة المسلمين فإن من حقه منع كل من يرى أن في دخوله إلى بلاد المسلمين خطراً على أمنهم.

12. لولي الأمر مراقبة السياح وتنظيم حركتهم داخل بلاد الإسلام لأن كل ذلك مما تستدعيه المصلحة وتأسيساً على واجب الإمام في حفظ الأمن شريطة أن لا يتدخل في حرياتهم الشخصية المحضة.

إن الأحكام المترتبة على المستأمن هي الأحكام نفسها التي ينبغي تطبيقها على السائح حفاظاً على أمنه وأمن البلاد وهذا هو الأمن السياحي المطلوب.

المطلب الثاني : أحكام السفر :

ارتبطت السياحة بالسفر فإذا وجد من الأحكام ما ييسر السفر فإنه تيسر للسياحة وإذا وجد فيه ما يحفظ المسافر فإنه محافظة على السائح ونقتطف في هذه العجالة عدداً من الأحكام التي توصل للأمن السياحي ومنها :

(أ) أن الأمر المقرر هو أن هذه الأرض أرض الله تعالى والخلق خلق الله وأن الله سبحانه وتعالى استخلف هذا الإنسان - كل إنسان- لاعمار هذه الأرض ومن مقتضيات الاعمار أن يرحل الإنسان من مكان إلى آخر متنقلاً في أرض الله يحقق أهدافاً ذكر القرآن منها :

1. طلب الرزق والتجارة "وهو الذي جعل لكم الأرض، ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور" (سورة الملك آية 15).

والمناكب في الآية توحى ببعد الأطراف فكأنها تأمره بأن ينطلق إلى أبعد أطراف الأرض والمناكب أيضاً كناية عن العمل والسعي والإنتاج⁴⁰.

وبصيغة أخرى : إن الله لم يحدد للإنسان بلداً ليسعى داخله، وإنما أمر الإنسان أن يسعى في كل هذه الأرض، فالسعي في الأرض التي ذللها الله لذلك مشروع لكل إنسان، والعمل المشروع يستحق الحماية، وبعبارة أخرى أن التعدي هو الذي يستحق العقاب أما العمل المشروع فإنه إن لم يستحق المكافأة فإنه لا تترتب عليه أية عقوبة وكل تعد على السياح نوع عقوبة على عمل مشروع وهو مناقض لمقصد الشارع في المشروعية ومناقضة للشارع باطلة⁴¹.

2. التدبر في الكون والتأمل في مخلوقات الله ودراسة تاريخ الأمم الغابرة والاعتاظ بما حصل لهم.

قال تعالى "قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق" (العنكبوت آية 20).

وقال تعالى "أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها" (سورة الحج آية 46).

3. طلب العلم قال تعالى "وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون" (التوبة آية 122) .

4. طلب الحرية وحماية العقيدة عند العجز عن المقاومة والإصلاح :

منح الله عز وجل الحرية للإنسان ومنعه أن يقبل الظلم قال تعالى "إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً.." (النساء الآيتان 97،98) وفي السنة أحاديث تدل على ذلك في باب طلب العلم والحث عليه والرحلة إليه.

(ب) إن الشريعة الإسلامية قررت أحكاماً تحافظ على أمن الطريق وتوفر جو الأمن والسلامة فيها، قال صلى الله عليه وسلم "وإمارة الأذى عن الطريق صدقة"⁴².

وقال عليه السلام "إياكم والجلوس في الطرقات، قالوا: يا رسول الله هي مجالسنا ماننا من مجالسنا بد، فقال: فإن كان ذلك فأعطوا الطريق حقها، قالوا: وما حق الطريق؟ قال : غض البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"⁴³.

(ج) وليمكن الناس من حرية التنقل في أمن على أنفسهم، قرر عقوبة غليظة لمن يهدد هذه الحرية ويروع الآمنين وذلك فيما يعرف بحد الخرابة أو قطع الطريق المقرر في سورة المائدة الآية (133)⁴⁴.

(د) إن أمن المسافر لا يقتصر على هذا بل أضافت الأحكام الشرعية بعداً مالياً مهماً يستنهض جميع المسلمين (المواطنين) لمراعاة أحوال المسافرين ومساعدتهم فقررت حكيمين ماليين واجبين :

الأول : في حالة غنى المسافر : فأوجب الشارع حق الضيافة لمدة ثلاثة أيام وحق الضيف بالطعام والشراب والمبيت .

(وهذا الجانب قد تحدث عنه كثير من السياح باستغراب لأنه غير موجود في الغرب) .

ومن الأدلة الواردة في هذا الواجب الشرعي: قوله صلى الله عليه وسلم "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه"⁴⁵.

وقوله عليه السلام لما سئل عن حق الضيف أو جائزته قال يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة"⁴⁶.

الثاني : في حالة فقر المسافر : أوجب الشارع على المسلمين إخراج زكاة أموالهم على أصناف ثمانية ما وجد منها، ومنها ابن السبيل .

قال تعالى "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل..." (سورة التوبة الآية 60)

وابن السبيل هو المسافر الذي انقطع عن أهله وماله .

إن المسافر (السائح) عندما يعلم أنه إذا انقطع من المال يجد من يساعده ليعود إلى أهله فإن ذلك سيكون حافزاً له على السياحة والسفر وهذا نوع من الأمن السياحي هو الأمن المالي .

لقد تطور مفهوم ابن السبيل في المجتمعات الإسلامية فهيأوا في الطرقات التي يرتادها الناس أوقافاً تخدمهم عرفت باسم السبيل كآبار الماء والمرايط التي تأوي إليها دواب المسافرين وغيرها كما كانوا يبنون الخانات والنزل التي تستضيف المسافرين بقطع النظر عن حاله استناداً إلى:

(أ) قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابكم مصيبة الموت ... " (سورة المائدة الآية 106) .
موطن الاستدلال بالآية "إن أنتم ضربتم في الأرض"

وجه الاستدلال بالآية : أن الضرب في الأرض هو السفر وقد شرع الله من الأحكام ما يحافظ على حق ورثته إذا مات وحدد من وسائل الإثبات ما يحول دون ضياعه وهذا ليس خاصاً بالمسلمين، فإن أسباب نزول الآية تشير إلى أن المسافرين كانوا نصرانيين⁴⁷ وهذا فيه أبلغ الدلالة على شمول القرآن لأحكام الأمن السياحي بمفهومه المعاصر.

(ب) قوله تعالى "وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فرهاناً مقبوضة فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته وليتق الله ربه ولا تكتموا الشهادة ومن يكتنها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم" (سورة البقرة الآية 283) .

وجه الاستدلال بالآية : تبين الآية حكماً من أحكام السفر (المرتبط بالسياحة) وهو توثيق الدين بالرهن ومفهوم المخالفة للآية أن السفر بحاجة للأمن السياحي في جانبه الاقتصادي وأن الاستقرار أكثر أمناً فدل على شمول القرآن للأحكام التي تحقق الأمن السياحي .

المبحث الثالث

الأمن السياحي عند المعاصرين

تمهيد :

إن الدراسات المعاصرة غلب عليها أن تتجه إلى التأصيل الشرعي لموضوع الأمن السياحي، ولكن هذا البحث يتناول اجتهادات معاصرة لها أثر على الأمن السياحي، وبخاصة التعدي على السياح وقتلهم واتجاه بعض الدراسات المعاصرة إلى رفض مبدأ السياحة مما له أثر سلبي على السياحة بكاملها وهذه الاجتهادات منها ما يهدد الأمن السياحي ولكنها لا تخرج عن كونها اجتهادات قاصرة عن استيعاب تعاليم الإسلام ومبادئه وهو مادة المطالبين الآتين .

المطلب الأول : شبهات تقوض الأمن السياحي .

لا ترقى الاجتهادات التي ستذكر هنا إلى مستوى الاجتهاد لخلوها من بذل أقصى الوسع والغاية في استنباط الحكم الشرعي فهي لا تخرج عن كونها شبهات وباستقصاء الأدلة والربط بينها واستنباط الحكم الشرعي منها سنجد أنه مخالف لهذه الشبهات ومنها :

الأولى: الإفتاء بكرامية السياحة :

ويستدل لهم بقوله عليه السلام "لا رهبانية في الإسلام ولا تبطل ولا سياحة في الإسلام" ⁴⁸ .

والصواب أن السياحة المقصودة بهذه الأحاديث والآثار :

- قد لا تحمل على المعنى المعاصر للسياحة لشموله أبعاداً اقتصادية غير السفر في الأرض .
- قد تحمل على السفر بلا هدف وأي أمر لا غاية من ورائه في الإسلام يحكم بتحريمه أو كراهيته أما السياحة بالمفهوم المعاصر فإن المسافر إذا قصد أي من أهدافها فإن السياحة قد تخرج من حكم الإباحة إلى الوجوب .
- وهذا تأويل ابن تيمية قال : السياحة في البلاد لغیر مقصد شرعي كما يفعله بعض الناس أمر منهی عنه أما السياحة لطلب العلم فهي مطلوبة شرعاً... ⁴⁹ ، ولذلك اشترط الفقهاء نية السياحة في أرض الله .

الثانية : قتل السياح :

واستند الذين يفعلون هذه الأفعال على الأدلة الآتية :

- 1- تغيير المنكر : ذلك أن السياح ينقلون العادات السيئة من حيث المظهر والمأكّل والملبس والأفكار وما اشتهر بينهم من الفواحش وشرب الخمر والتعري وغير ذلك .
- 2- الضغط على السلطات الحاكمة ⁵⁰ في دول السياح أو في دول مرتكبي هذه الجريمة لتطبيق الشريعة أو لمنع الاعتداء على الدعاة أو لتخفيف القيود على المسلمين الملتزمين، ذلك أن التعدي على السياح سيثير اهتمام ولاية الأمور الذين لا يستجيبون لنداءات المجتمعات الإسلامية بتطبيق الشريعة الإسلامية فيغيروا آراءهم وأفعالهم تجاه الإسلام ودعائه فيسمحوا لهم بالعمل وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

الرد :

إن التعدي على السياح أحد أصناف ثلاثة : إما جاهل بالأحكام الشرعية وهو غير معذور بل يجب عليه تعلمها، أو غال في تطبيق الأحكام الشرعية وهذا النوع جهل مركب يحتاج إلى تربية وتبصير وإما أنه ذو تقصير ضعيف الإيمان يحتال باسم الشرع للاعتداء على السياح، وإما لضعف الإيمان فهذا لا غرو أنه من أسباب الجرائم التي لا تخلو منها المجتمعات ولكن القوانين الرادعة كفيلة بالحد من الجريمة سواء كان دافعها حب المال بالاعتداء أو الاحتيال أو النهب أو غير ذلك، ومما لا مراء فيه أن نوازع الشر موجودة في البشر والتي يجب محاربتها بتنمية الوازع الديني والتربية السليمة وإحياء الحس بالمسؤولية والانتماء الديني .

كما أن تعزيز القناعة بالحالات المترتبة على المحافظة على السياحة كمورد اقتصادي، وإحراز المصلحة العامة التي تحققها بما تعود به على المجتمع وأفراده من خير ونفع .

إن تغيير المنكر أمر مشروع يضبط أمن المجتمع ويحميه من انتشار الجرائم والتعدي على السياح بالسلب والقتل أو غيرها إهدار لهذا الأمن فتقلب الغاية التي من أجلها شرع تغيير المنكر إلى عكسها .

وما شرعت الأحكام إلا لتحقيق غاياتها فإن تنكبت عنها عادت على مشروعيتها بالإبطال ⁵¹ .

وتغيير المنكر اشترط فيه أن لا يؤدي تغييره إلى حصول منكر أكبر منه وأن يكون مجمعاً على إنكاره وأن يصدر من صاحب ولاية والإنكار في كل أمر بما يناسبه من يد أو لسان أو قلب كما هو معروف⁵².

وهذه الشروط لا تنطبق على أفعال السياح كلها لتوجب قتلهم فإن التعدي على السياح يؤدي إلى استعداد دولهم وكذلك الأنظمة الحاكمة وهو منكر أكبر من وجود السياح.

ووجود السياح أمر مشروع لا محرم حتى يصبح الإنكار فيه وولي الأمر أذن لأجهزته الأمنية فقط بمتابعة السياح وليس لغيرهم التغيير باليد وما يصدر عن السياح حتى مع عدم وجود هذه الأجهزة المتابعة لا يستلزم القتل.

أما فيما يخص الضغط على السلطات الحاكمة لتحقيق حرية الدعوة والدعاة وإطلاق سراحهم من السجون ... الخ.

"فليس مقبولاُ التوسل إلى حريتنا بالقضاء على حرية وحياة أبرياء آمنين"⁵³

كما أن دخول هؤلاء السياح كان بعقد أمان وقد أذن لهم الإمام باعتبار أن التأشيرة على الجواز تقوم مقام عقد الأمان ومن دخل إلى دار الإسلام بعقد أمان يجب حمايته ولا يجوز التعدي عليه.

وإن الغاية المشروعة وهي الضغط على السلطات لتغيير مواقفها تجاه الإسلام لا يجوز أن يتوصل إليها بوسيلة محرمة شرعاً وهي قتل السياح.

مما سبق نجد أن شبهات المعتدين على السياح ثقافتهم أمام الحجة وأن مبادئ الإسلام ترفض هذا المنهج وأن الثمرة منها كانت تشويه صورة الإسلام لا خدمة المسلمين وتحقيق مصالحهم.

وسواء فعلها من جهل أو عن علم فإن النتيجة واحدة ولا عذر لكليهما فإن شرع الله من الوضوح بحيث لا يصادمه إلا معاند.

المطلب الثاني : ثوابت الأمن السياحي .

إن الفقه المعاصر الذي ينطلق من فهم الواقع وإنزال النصوص على واقع محسوس لا واقع متصور وأن الشريعة بكل أحكامها جاءت لتحقيق المصالح ودرء المفسدات ويقرر الحقائق الآتية :

1. انطلاقاً من الكرامة الإنسانية "ولقد كرّمنا بني آدم" (الإسراء آية 70) يجب أن يتعامل الإنسان مع أخيه الإنسان، وهذا أساس متين يرعى حرمة الإنسان مهما كانت عقيدته حياً وميتاً كما يرعى ماله وعرضه ... الخ.
2. أنه لا تلازم بين مظاهر الفسق في أماكن المجون المنتشرة⁵⁴ وبين السياحة وأن أنواعاً أخرى مشروعة من السياحة هي التي يشجعها الإسلام ويرعاها ويحميها وكل أمر يصادم أحكامه لا يجوز بحال السكوت عنه والاستمرار فيه وهو السبيل للإصلاح في هذا الجانب المهم من جوانب حياتنا المعاصرة.

وأن الذين تربوا في الغرب ليس لهم أن يفرضوا علينا أفكارهم فإن الإسلام بما يمتلكه من تعاليم قادر على وضع الحلول التي تكفل الخير للبشرية .

وأنه لا يجوز البناء من جانب والهدم من جانب آخر فالنظرة الشمولية المتكاملة تقتضي إعادة النظر في السياسات السياحية لتتوافق مع تعاليم الإسلام وعند ذلك تكتسب المشروعية وهي أساس فلسفة الأمن السياحي .

3. إن السلوك الحسن مع السائح جزء من المنظومة الأخلاقية التي دعا إليها الإسلام وهو أمر معروف تنبه إليه الفقهاء القدامى فهذا الدهلوي يقول في سياسة المدينة بتوصية أهل البلد "أن يحسنوا المعاملة مع الغرباء فإن ذلك يفتح باب كثرة ورودهم"⁵⁵.
4. إن مسؤولية السائح عن نفسه واتباعه كل سبل الحيطة والحذر أقوى وسائل الأمّن السياحي ولا تستطيع دولة حماية إنسان مستهتر مضيع لماله وولده ونفسه، فعلى السائح أن يبدأ من عنده ووسائله للأمّن السياحي :-
- وضع أوراقه الثبوتية في مكان آمن وفي حال فقدانها الإبلاغ عنها .
 - عدم حمل مبالغ كبيرة من المال خوفاً من ضياعها أو تعرضها للسرقة .
 - منع أطفاله من الاقتراب من الأماكن المرتفعة والبرك والشوارع السريعة حفاظاً على سلامتهم .
 - عدم دخول الأماكن غير الآمنة كالغابات التي تعيش فيها الحيوانات المفترسة أو الأماكن التي يؤمها النشالون .
 - مراعاة قيم البلد المضيف .
- وغير ذلك الكثير مما يعرف بالبدية والتجربة والالتزام بالتعليمات المرعية في كل أمر يقبل عليه .
5. إن من مسؤولية الدولة مراعاة السياح وتهيئة كل سبل الراحة لهم وليست العبرة بتسمية الشرطة السياحية أو غيرها بقدر ما هو مهم أن يجد السائح في كل مكان يذهب إليه حسن المعاملة وتقديم الخدمة بمصداقية ويسر ودون استغلال، وللإمام تشريع الأنظمة والقوانين التي تحقق ذلك .
- بناء على قاعدة "تصرف الإمام منوط بالمصلحة"⁵⁶ .
- قال الدهلوي "وإنما تصلح المدينة بالجباية اليسيرة وإقامة الحفظة بقدر الضرورة فليتنبه أهل الزمان لهذه النكته والله أعلم"⁵⁷.

المبحث الرابع

ضمانات الأمّن السياحي في الفقه الإسلامي مقارنة بالقوانين الوضعية

تمهيد :

إن شرعية الأمّن السياحي وإقراره كمبدأ لا تصمد الشبهات لتقويضه وإنشاء الأحكام التي تحفظ للسائح حقوقه سواء باعتباره مواطناً أم أجنبياً في الإسلام وسواء بإلحاقه بأحكام أهل الذمة أم إفراجه بأحكام مستمدة من أحكام المستأمن حتى ولو كان حربياً وسواء كانت هذه الحقوق تتعلق بمن يشملهم الأمّن المطلوب أو بالأحكام المتعلقة بالأمكنة بحفظ الطرق وغيرها .

إن كل هذه الأحكام تشكل ضمانات من ضمانات الأمّن السياحي في جانب الوجود على تعبير المقاصدين أما من حيث العدم أي في حالة التعدي على أمن السياح فإن الشريعة وضعت من الأحكام ما يكفل الأمّن السياحي وهو ما سيرد الحديث عنه في المطالب الآتية :

المطلب الأول : العقوبات .

السلوك البشري يتأثر بعوامل عدة تتجاذبه بين الاعتدال والانحراف وأجدها في التأثير الوازع الإيماني الذي يحبي الرقابة الداخلية فيلتزم بمقتضياته سرّاً وعلانية ليلاً ونهاراً، في ظل الرقابة لسلطة الدولة أو عدمها، وتستحضر للتدليل على ذلك كل النصوص الآمرة بالإيمان بالله واليوم الآخر والحائنة على التقوى ... الخ كقوله تعالى " وتعاونوا : اى البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (سورة المائدة الآية 2) وقوله تعالى "إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون" (سورة الأعراف الآية 201).

فإذا لم يرعو الإنسان واقترب جريمة ما صغيرة أم كبيرة فقد شرع العقاب في الإسلام لمنع الناس من اقتراف الجريمة، "لأن النهي عن الفعل أو الأمر بإتيانه لا يكفي وحده لحمل الناس على إتيان الفعل أو الانتهاء عنه، ولولا العقاب لكانت الأوامر والنواهي أموراً ضائعة، وضرباً من العتب، فالعقاب هو الذي يجعل للأمر والنهي معنى مفهوماً ونتيجة مرجوة وهو الذي يزرع الناس عن الجرائم ويمنع الفساد في الأرض ويحمل الناس على الابتعاد عما يضرهم أو فعل ما فيه خيرهم"⁵⁸. وسواء قسمت الجرائم إلى حدود وقصاص ودية وتعازير أو قسمت إلى جنائيات وجنح ومخالفات فغاية ما في الأمر أن العقوبة مقدرة إما بالنص أو بالاجتهاد (كلما استجد ما يلزم منع الناس عن فعله أو الامتناع عن أدائه) .

وما يلزم بحثه هنا لتحقيق الأمن السياحي نوعان من الجرائم :

النوع الأول : الجرائم التي تنتشر في الحياة العامة وقد يتأثر بها السياح كالقتل والسرقة... الخ .

النوع الثاني : الجرائم التي تلتصق بالجمال السياحي وتؤثر عليه مباشرة كالجرائم التي يتعرض لها السياح في السفن والمطارات والطرق الخالية من الناس وتدخل تحت مسمى حد الحراية واكتفى بها للتدليل على تحقيق العقوبات الإسلامية للأمن السياحي فيما لو طبقت .

فالحرابة في اللغة مشتقة من الحرب، والحرب نقيض السلم، وتأتي بمعنى القتل والمعصية والسلب⁵⁹ واصطلاحاً "خروج جماعة أو فرد لإخافة الناس أو الاعتداء على أنفسهم أو أموالهم أو أعراضهم على وجه يتعذر معه الغوث اعتماداً على القوة سواء كان الخروج داخل العمران أم خارجه"⁶⁰ وثبتت مشروعية حد الحرابة بقوله تعالى "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزاء في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم" (سورة المائدة الآية 33) .

وقوله صلى الله عليه وسلم "لا يحل قتل مسلم إلا في إحدى ثلاث خصال: زان محصن فيرجم، ورجل يقتل مسلماً متعمداً، ورجل يخرج عن الإسلام فيحارب الله عز وجل ورسوله، فيقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض"⁶¹ ويدل على حرمة الحرابة "منافاتها لتعاليم الإسلام التي تحرم الاعتداء على المال أو الدم المعصوم وتمنع إرهاب الغير بالقول قبل الفعل"⁶² .

ولتشريع حد الحرابة أثر كبير في تحقيق الأمن السياحي :

أولاً : دخول الجرائم السياحية كخطف الطائرات والسفن واحتجاز السياح كرهائن والسطو والخطف المسلح في الحرابة⁶³ .

ولما كان الاجتهاد الفقهي المعاصر اعتبر أن هذه الجرائم من الحرابة يستلزم تطبيق العقوبة المنصوصة في الآية الكريمة بشروطها، وهذا رادع كبير وزاجر مخيف يحقق الأمن السياحي ويحول دون اختراقه بقوة الشرع .

ثانياً : تعليل الحرابة بالإفساد في الأرض يجعل تطبيق حد الحرابة على شدته يatal كل شكل يستجد من أشكال الجريمة⁶⁴ مما يحقق ضماناً مرنة للأمن السياحي، تستجيب لتطورات وظروفه المتغيرة .

ثالثاً : قطع اليد والرجل والقتل والصلب والنفي من الأرض "الحبس" هي أشد العقوبات الواردة في الحدود الشرعية، وترتيب أشد العقوبات على ما يحقق الأمن السياحي فيه دلالة واضحة على عناية الشريعة الإسلامية بالأمن السياحي .

رابعاً : إن تسمية المحارب بقاطع الطريق وعلاقة الطرق والتنقل فيها بالسياحة يجعل التصاق عقوبة حد الحرابة بالسياحة من الواضح بمكان وإن ترتيب عقوبة على قطع الطريق يعني حرص الشريعة الإسلامية على أمن الطريق، والتي إذا أمنت سهلت الحركة السياحية كما أن الطريق لم تعد هي الطرق البرية فقط بل الطرق الجوية (باعتبار خطف الطائرات حرابة) والطرق البحرية (باعتبار القرصنة حرابة) .

فالأمن السياحي بناء على ما سبق مراعاة في التشريعات الإسلامية ومتحصل بالعقوبة المنصوصة عند حصول دواعيها .

خامساً : لا يغيب عن بال أحد فإن هذا الحد لا يفرق بين الحرابة ضد المسلمين في ديار المسلمين أو ضد غير المسلمين في ديار المسلمين (سياحاً أو مقيمين) لأن دماءهم معصومة إما بعقد الذمة أو بعقد الأمان .

سادساً : ولتحقيق الأمن السياحي جاء التشديد في العقوبة .

إذ اعتبرت المحارب إذا قتل شخصاً ولو لم يكن متعمداً يطبق عليه حد الحرابة وهو رأي جمهور الفقهاء⁶⁵ .

وسواء بلغ المال نصاباً أو لم يبلغ على خلاف بين الفقهاء⁶⁶ ويستوي في ذلك أن يكون المحارب رجلاً أو امرأة عند الجمهور⁶⁷ .

وفي هذا دلالة واضحة على حماية السائح من أي مساس بإغلاق كل الثغرات التي يمكن أن يضيع بها حق السائح بالأمن فلا داعي لإثبات العمدية ولا إلى كون المال نصاباً أو أن الفاعل هو رجل .

هذه الأحكام وإن لم تكن إجماعية بين الفقهاء إلا أن فيها دلالة على مبالغة الشريعة الإسلامية في تحقيق الأمن السياحي ما لم يكن موجوداً في غيره .

المطلب الثاني : التأمين والتعويض :

لقد ضمن الله سبحانه وتعالى للسائح إذا كان هدفة من تنقله مطلوباً شرعاً أن يوسع عليه الرزق وأن يترع من نفسه مخاوف السفر قال تعالى "ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً" (سورة النساء الآية 100) .

قال سيد "من يهاجر، هذه الهجرة _ في سبيل الله _ يجد في الأرض فسحة ومنطلقاً فلا تضيق به الأرض، ولا يعدم الحيلة والوسيلة، للنجاح والرزق والحياة"⁶⁸ إن الآية تزرع الأمن النفسي في السائح لمبتغى مشروع وتترع من النفس مخاوف السفر، وهو يعالج هذه النفس في وضوح وفصاحة، فلا يكتم عنها شيئاً من المخاوف، ولا يداري عنها شيئاً من الأخطار - بما في ذلك خطر الموت - ولكنه يسكب فيها الطمأنينة بحقائق أخرى، وبضمانة الله سبحانه وتعالى⁶⁹ .

لم تقف تشريعات الإسلام عند حدود الأمن النفسي للسائح بل تعدته إلى ضمان نفسه وماله فهي تقرر عقوبة الدية لكل من يقتل مستأماً (سائحاً) سواء كان قاتله مقيماً أو سائحاً مثله في حالة عدم تطبيق عقوبة القصاص لتخلف شروطها.

وتأمر شريعة الإسلام بحفظ مال المستأمن (السائح) (إذا مات في بلاد المسلمين) ثم إرسالها إلى ورثته وكذلك إذا نسيها أو تركها خلفه عند سفره إلى بلاده .

وتقرر الأحكام الشرعية التعويض على السائح في حالة تضرر في جزء من نفسه بما يعرف (بذية الأعضاء والأرش) وإذا تضرر ماله برده إن كان قائماً فإذا استهلك فمثله إن كان مثلياً وقيمته إذا كان قيمياً.

ومما درسه الفقهاء في زماننا هذا التأمين على النفس والأموال وذهب كثير من الفقهاء المعاصرين إلى إجازته، وفي اشتراك السائح به نوع أمن نفسي ومادي فيما لو تعرض لما يخل بأمنه .

وسبقت الإشارة إلى آية الوصية وآية الرهن وما احتوته من أحكام تتعلق بالسائح في توثيق الديون وإجراءات التقاضي مما يضيف أبعاداً مهمة في موضوع الأمن السياحي الذي أوجدت الشريعة الإسلامية ما يكفله على أكمل وجه .

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ،،،

النتائج :

1. إن مفهوم الأمن السّياحي يشمل السّياحة الداخلية والخارجية، ويشمل السائح نفسه وماله والمنشآت السّياحية ويشمل حالة الحرب وحالة السلم ولا يعترف بالمعاملة بالمثل إذا وصلت إلى ظلم؛ لأن الإسلام يأمر بالعدل ويحرم الظلم .
2. إن أحكام المستأمن تنطبق على السائح غير المسلم الذي يدخل بلاد المسلمين بعقد أمان وهو معصوم الدم وله الحق في التنقل داخل بلاد المسلمين ما لم يخل بالأمن أو يرتكب جرماً يستوجب إبعاده أو محاكمته بحسب ما تقتضيه مصلحة الأمة .
3. إن الشريعة الإسلامية لما نزلت لم تفصل أحكامها على فئة دون أخرى وهي بشمولها -عند تطبيقها- الأقدر على تحقيق الأمن السّياحي بما احتوته من تعاليم سامية بحسن التعامل مع السّياح وعقوبات شديدة تصل إلى الصلب والقتل عند التعدي على طرق تنقل الناس من مكان إلى آخر وهو الصق ما يكون بالحركة السّياحية .
4. إن مفهوم الأمن السّياحي يبدأ بالأمن النفسي والاجتماعي والأمن الاقتصادي والعقايي... الخ وله ارتباط بغايات السّياحة، وهذا الأمن له جانبان حماية السّياحة ومنشأها وحماية المجتمع من آثار السّياحة بتشريع القوانين الضابطة لذلك.

التوصيات:

1. عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات في شتى وسائل الأعلام للتوعية بالأمن السّياحي ومراكزه الشرعية للرد على مثيري الشبهات حوله .
2. إنشاء موقع على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) يضمن أبحاث هذه المؤتمرات حول الأمن السّياحي وتحديث الموقع بكل ما يستجد حوله .
3. إبراز ما يتعرض له السّياح في الغرب من ابتزاز وإيذاء نفسي ومطاردة مقابلة للصورة التي شوهوا بها تعامل المسلمين مع السّياح .
4. إبراز صور الكرم وحسن المعاملة التي يتمتع بها السائح في بلاد المسلمين.

والحمد لله رب العالمين ،،،

الهوامش

- ¹ انظر: حقوق الإنسان وحرياته/ د. عبدالوهاب الشيشاني.
- ² انظر: حقوق الإنسان وحرياته/ د. هاني طعيمات.
- ³ الفيومي / المصباح المنير ص 24 مادة أمن .
- ⁴ الفيومي / المصباح المنير ص 24 مادة أمن بتصرف يسير .
- ⁵ الراغب : المفردات ص 25 . وانظر ابن منظور/لسان العرب ج 13 ص 21 باب النون فصل الألف مادة أمن.
- ⁶ الراغب : المفردات ص 246 .
- ⁷ النسفي : طلبة الطلبة ص 308 .
- ⁸ الجرجاني : التعريفات ص 20 .
- ⁹ الراغب : المفردات ص 246 .
- ¹⁰ السكر : السياحة مضمونها وأهدافها ص 10 .
- ¹¹ الأمن السياحي، مجدي حافظ، ص 2 من الكتاب المذكور.
- ¹² الترمذي: الجامع الصحيح، كتاب الزهد، باب التوكل على الله، حديث رقم 2268 / وابن ماجه: السنن كتاب الزهد، باب القناعة، حديث رقم 4141 وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه ج ص 399، حديث رقم 3340.
- ¹³ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن م 4 ج 8 ص 187 .
- ¹⁴ لفظ البخاري "وليتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت ما يخاف إلا الله والذئب على غنمه" والمعنى المستنبط واحد.
- ¹⁵ البخاري : الصحيح، كتاب المناقب باب ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من المشركين حديث رقم 3563.
- ¹⁶ الزحيلي: آثار الحرب في الفقه الاسلامي ص 543.
- ¹⁷ ابن قدامة/ انظر المغني ج 8، ص 523.
- ¹⁸ انظر الشريبي: مغني المحتاج ج 4 ص 247.
- ¹⁹ بدائع الصنائع 101/7، وبداية المجتهد 383/1 شرح منهاج الطالبين للمحلى 218/4، والمغني 678/13 .
- ²⁰ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان برقم 1/38 . وانظر البخاري : الصحيح، كتاب المغازي باب أين ركز صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح حديث رقم 3944 . ومسلم: الصحيح (مع شرح النووي) ج 2 ص 48. كتاب الجهاد والسير، باب تحريم قتل النساء والصبيان.
- ²¹ الكاساني: بدائع الصنائع 107/7.

- الدسوقي: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج2 ص520 (طبعة دار الكتب العلمية).
- الشريبي: مغنى المحتاج 238/4.
- البهوتي: كشف القناع 82/3.
- ¹⁸ أبو داود: السنن ج3 ص84 كتاب الجهاد في باب الرسل، حديث رقم 2761.
- قال شعيب الأرناؤوط اسناده حسن.
- انظر ابن بلبان: الاحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج1 ص235، وكتاب السير في باب الرسول، حديث رقم 4878.
- وسكت عنه ابو داود والمنذري وابن كثير فهو صالح للاستدلال .
- ¹⁹ الدر المختار ورد المختار 224/3، ومنع الجليل 714/1 .
- مطالب أولى النهي 517/2، والمغني 178/13 .
- ²⁰ البيهقي : السنن 90/9، 91 .
- ²¹ انظر : الشافعي : الأم 240/4، وعليش / منع الجليل 715/1، المغني 179/13، والشوكاني / نيل الأوطار 7/248، ابن حزم / المحلى 296/7، وابن الهمام / فتح القدير 202/5 .
- ²² أحمد / المسند 115/2، وابن ماجه / السنن 948/2، وأبو داود كما في عون المعبود 329/7 وسكت عنه .
- ²³ ابن الهمام : شرح فتح القدير ج5 ص463 . والشريبي: مغنى المحتاج ج5 ص236.
- ²⁴ الفيومي : المصباح المنير ص114 مادة جار .
- ²⁵ البخاري : العيني شرح البخاري 93/15 والقسطلاني 228/5 . والبخاري/ الصحيح كتاب الجزية والموادعة، باب أمان النساء، حديث رقم 3171. وأبو داود 112/2، والبيهقي 94/9، ونصب الراية 295/2، وجامع الأصول ص 259 .
- ²⁶ ابن ماجه: السنن كتاب الجهاد، باب المسلمون، تتكافأ دماؤهم، حديث رقم 2685 وصحيحه الألباني سلسلة الأحاديث الصحيحة ص2449، صحيح ابن ماجه، حديث رقم 2174.
- ²⁷ البخاري مع العيني 102/4، القسطلاني 236/229/5 . والشوكاني / نيل الأوطار 28/8، ومجمع الزوائد 6/283 ، 239/5 . والبخاري/ الصحيح كتاب الجزية والموادعة، باب ذمة المسلمين وجوارهم واحد، حديث رقم 3172 .
- ²⁸ المراجع السابقة .
- ²⁹ البخاري: الصحيح ص11، كتاب الايمان، باب علامات المنافق، حديث رقم 33.
- ³⁰ الزحيلي : آثار الحرب ص242، والشيخاني : السير الكبير ج1 ص356، الدسوقي ج3 ص124

- 31 زيدان : أحكام الذميين ص115-116 ، الزيلعي : تبين الحقائق شرح كتر الدقائق ج3 ص268، الشريبي : مغني المحتاج ج4 ص238، ومنصور : كشف القناع ج1 ص695 .
- 32 زيدان : الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ص 80، المرغيناني / الهداية ج4 ص300، والشريبي / مغني المحتاج ج4 ص238 .
- 33 انظر الزحيلي : آثار الحرب ص 251 .
- 34 الشريبي / مغني المحتاج 283/4، انظر الزحيلي / آثار الحرب ص 48.
- 35 السرخسي / المبسوط ج10 ص 84، الكاساني / بدائع الصنائع ج7 ص110 .
- 36 الشريبي / مغني المحتاج، ج4، ص238، الزحيلي / آثار الحرب ص 248.
- انظر ابن قدامة/ المغني والشرح الكبير، ج10 ص437 وابن عابدين/ الدر المختار، حاشية ابن عابدين ج4 ص171 الدسوقي/ الشرح الكبير على حاشية الدسوقي، ج2، ص491.
- 37 انظر الزحيلي آثار الحرب ص 248، الشريبي/ مغني المحتاج 238/4.
- انظر ابن قدامة/ المغني، ج8 ص396 - انظر ابن الهمام/ فتح التدبير، ج4، ص353 .
- 38 زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين، ص 566 وما بعدها.
- 39 الزحيلي / آثار الحرب، ص 253 .
- 40 انظر : المبارك : محمد، الإسلام والتيارات الفكرية، ص 162 بتصرف .
- 41 الشاطبي / الموافقات، ج2، ص 331 .
- 42 رواه مسلم/ كتاب الإيمان، باب عدد شعب الإيمان وأفضلها، حديث 51 .
- 43 البخاري : الصحيح، كتاب المظالم، باب أفنية الدور والجلوس فيها، حديث رقم 2465 .
- 44 حنبلي : د. حمود، حرية التنقل في الشريعة الإسلامية ص 118. مجلة الموافقات، العدد 5، السنة الخامسة 1417 هـ-1996م .
- 45 رواه البخاري ومسلم أنظر مسلم / الصحيح كتاب الإيمان باب إكرام الجار والضيف حديث رقم 67.
- 46 رواه مسلم، مسلم: الصحيح كتاب اللفظة باب الضيافة ونحوها كتاب رقم 3255 .
- 47 السيوطي: أسباب النزول (مطبوع بحاشية تفسير وبيان مفردات القرآن للحمصي) مؤسسة الإيمان - بيروت ص 203 والحديث في سبب النزول رواه الترمذي وضعفه .
- 48 هنالك روايات كثيرة يقوى بعضها بعضاً منها رواية "أن رجلاً قال يا رسول الله ائذن لي في السياحة، قال النبي عليه السلام: إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله، رواه أبو داود كتاب الجهاد باب النهي عن السياحة حديث رقم 2127 ، ورواه الطبراني/ المعجم الكبير، حديث رقم 7707، 7708 و 7760، ورواه الحاكم من المستدرک 73/2، وصحيحه ووافقه الذهبي وحسنه محقق المعجم الكبير ج8 ص168

- ⁴⁹ البهوتي : كشف القناع: كتاب الجهاد ، ج3، ص39.
- ⁵⁰ انظر مجلة الشراع اللبنانية الصادرة يوم 1994/1/31 .
- ⁵¹ الشاطي / الموافقات ج2 ص 333
- ⁵² انظر الموسوعة الكويتية حرف الحاء مادة الحسبة .
- ⁵³ مجلة الشراع اللبنانية، الصادرة في بيروت في 1994/1/31
- وانظر عبد السلام : جلال: قضايا فقهية معاصرة وآراء الأئمة الفقهية فيها / عالم المعرفة / مصر ط1422هـ - 2002م ص 361
- ⁵⁴ انظر المبارك : الإسلام والتيارات الفكرية العالمية ص 146.
- قصة طلبه اغلاق أماكن الفجور فاعترض عليه بأن السياح سيذهبون إلى البلاد المجاورة وتكسب هي المال
- ⁵⁵ الدهلوي : حجة الله البالغة ص 45 .
- ⁵⁶ انظر : السيوطي: الاشباه والنظائر: الفن الأول قول في القواعد الكلية القاعدة الخامسة .
- ⁵⁷ الدهلوي : حجة الله البالغة، ج1، ص 45 .
- ⁵⁸ عودة : التشريع الجنائي في الإسلامي، ج1، ص 98 .
- ⁵⁹ الراغب : المفردات، كتاب الحاء، ص 112، ابن منظور/ لسان العرب 302/1 مادة حرب.
- ⁶⁰ السرخسي المبسوط 195/9، ومالك/ المدونة الكبرى 298/16، وابن حزم/ المحلى 319/11، والشريبي/ معنى المحتاج 180/4، وابن قدامة/ المعنى 287/8.
- عرفها الحنفية بأنها الخروج على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة على وجه يمنع المارة من المرور وينقطع الطريق/ انظر بدائع الصنائع ج7 ص90. - وعرفها المالكية بقولهم الخروج لإخافة السبيل لأخذ مال محترم بمكابرة قتال أو خوفه أو ذهاب عقل، أو قتل خفية أو لمجرد قطع الطريق لا لإمرة ولا نائرة ولا عداوة ولا دخل/ حاشية الدسوقي ج4 ص348.
- وعرفها الشافعية بقولهم "قطع الطريق هو البروز لأخذ مال أو لقتل أو إرعاب مكابرة اعتماداً على الشوكة والبعد عن الفتو/ معنى المحتاج ج4 ص180". - وعرفها الحنابلة بقولهم "المحاربون الذين يعرضون للقوم بالسلاح في الصحراء فيغصبونهم المال بجاهرة" - وعرفها الظاهرية بقولهم "المحارب المخيف لأهل الطريق المفسد في سبيل الأرض سواء بسلاح أو بلا سلاح أصلاً، سواء ليلاً أو نهاراً، في مصر أو في فلاة، فكل من حارب المارة وأخاف السبيل بقتل نفس أو أخذ مال أو الجراحة أو الانتهاك فرج، فهو محارب/ المحلى ج11، ص308.
- ⁶¹ النسائي : السنن/8 كتاب القسامة باب سقوط القود عن المسلم للكافر ط مصطفى الحلبي، وقال شعيب الأرناؤوط: اسناده صحيح على شرط الشيخين. انظر ابن بلبان/ الاحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج13، ص316.
- ⁶² شومان : عصمة الدم والمال في الفقه الإسلامي، ص 499 .
- ⁶³ انظر : المجالي : التطبيقات المعاصرة لجرمة الحراقة، ص 11 ، 39 .

- ⁶⁴ انظر : المجالي : التطبيقات المعاصرة لجريمة الحراية، ص 7
- ⁶⁵ انظر الكاساني : بدائع الصنائع ج 7 ص 96، 97، ومواهب الجليل ج 6 ص 315 ، وشرح الأزهار ج 4 ص 377 وانظر عودة : التشريع الجنائي ج 2 ص 657 .
- ⁶⁶ انظر : الزرقاني / الشرح ج 8 ص 108، وابن حجر : نهاية المحتاج ج 8 ص 5 وانظر عودة : التشريع الجنائي ج 2 ص 643 .
- ⁶⁷ الكاساني : بدائع الصنائع ج 7 ص 91، والبهوتي : كشف القناع ج 4 ص 89 ، وابن حزم / المحلى ج 11 ص 308 .
- ⁶⁸ سيد / في ظلال القرآن ج 2 ص 745 .
- ⁶⁹ سيد / في ظلال القرآن ج 2 ص 745 .

المراجع والمصادر

كتب التفسير :

1. القرطبي : محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، ط1/1936 .
2. قطب: سيد، في ظلال القرآن، دار الشروق - بيروت، ط10/1402هـ - 1982م.

كتب الحديث وعلومه :

1. أحمد : أحمد بن حنبل : المسند ، دار الفكر - بيروت .
2. البخاري: محمد بن إسماعيل الجعفي، صحيح البخاري، دار الفكر طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامة بإستانبول .
3. البيهقي: أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، ط1/1355هـ .
4. الترمذي : محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي حقق الجزء الأول والثاني أحمد شاكر وحقق الجزء الثاني محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي - بيروت .
5. الحاكم : أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ، المستدرک علی الصحيحین، مطبعة دار المعارف - حيدر آباد الدكن - الهند .
6. أبو داود : سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، دار الفكر - بيروت .
7. الزيلعي: جمال الدين عبد الله بن يوسف الحنفي، نصب الرأية لأحاديث الهداية، دار المأمون، القاهرة ط1/1357-1938 .
8. يل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل-بيروت.
9. ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني، سنن أبي ماجه، حقق نصوصه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر-بيروت، 1373هـ-1954م .
10. النسائي : أحمد بن شعيب، سنن النسائي، دار الفكر - بيروت، ط1/1348هـ-1930م .

كتب الفقه :

(أ) الفقه الحنفي :

1. ابن عابدين : محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ط2/1386هـ-1966م.
2. الكاساني: علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة الإمام - القاهرة، 197م.
3. المرغيناني : برهان الدين علي بن أبي بكر، الهداية شرح بداية المبتدى، دار المعرفة، بيروت، د.ط. د.ق.
4. ابن الهمام : كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير على الهداية للمرغيناني، طبعة دار الفكر - بيروت، ط2/1397هـ-1977م .

(ب) كتب الفقه المالكي :

1. ابن رشد : أبو الوليد محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، بيروت، ط6/1402هـ-1982م.
2. عlish : محمد بن أحمد، منح الجليل شرح على مختصر خليل، المطبعة العامرة/1294م.

(ج) الفقه الشافعي :

1. الشافعي: محمد بن إدريس، الأم، دار الفكر، بيروت، ط2/1403هـ-1983م.
2. الشربيني : محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، طبع بإشراف شركة سابي -بيروت /1374هـ-1955م .

(د) الفقه الحنبلي :

1. الرحيباني : مصطفى السيوطي، مطالب أولى النهي في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي -بيروت، ط1/1381هـ-1961م .
2. ابن قدامة: موفق الدين عبدالله بن أحمد، المغني، دار الفكر، بيروت، ط1/1404هـ-1984م.

(هـ) الفقه الظاهري:

1. ابن حزم: علي بن أحمد، المحلى، طبعة مصححة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة-بيروت.

(و) كتب أخرى:

1. الدهلوي: أحمد بن عبدالرحيم، حدة الله البالغة، دار المعرفة-بيروت.
2. الشاطبي : إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الأحكام، وعليه تعليق للشيخ محمد الخضر حسين، دار الفكر - عن المطبعة المنيرية سنة 1341هـ .

(ز) كتب حديثة :

1. أبو رحية: ماجد، الحدود في الفقه الإسلامي، مكتبة الفلاح - الكويت، ط1/1417هـ-1997م .
2. الزحيلي : د. وهبة، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة دار الفكر، ط3 - 1981م .
3. زيدان : د. عبد الكريم، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مكتبة القدس-مؤسسة الرسالة، 1402هـ-1982م .
4. شومان : عباس، عصمة الدم والمال في الفقه الاسلامي، دون بيانات .
5. عبد السلام : جلال، قضايا فقهية معاصرة وآراء أئمة الفقه فيها، عالم المعرفة-مصر، 1432هـ-2000م .
6. عودة ، عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط6/1405هـ-1985م .
7. المجالي : د. عبد الحميد، التطبيقات المعاصرة لجريمة الخرابة، مؤنة/1999م .

(ح) المجلات :

1. مجلة الموافقات، ع5، س1417، 5هـ-1996 م .
2. مجلة الشراع اللبنانية الصادرة يوم 1994/1/31 م .

كتب معاجم اللغة العربية والمصطلحات

1. الجرجاني : علي بن محمد، التعريفات، الدار التونسية، المطبعة الرسمية - تونس، 1971 م .
2. الراغب : الحسين بن أحمد الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد كيلاني دار المعرفة / بيروت، د.ط، د.ت .
3. الفيومي : أحمد بن محمد المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية- بيروت .
4. ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر-بيروت د. ط.د. ت.
5. النسفي : عمر بن محمد، طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، تحقيق خالد العك، دار النفائس-بيروت ط2/ 1420هـ-1999 م .

كتب في السياحة :

1. حافظ : مجدي محب، الأمن السياحي، النشر الذهبي، القاهرة، د.ط.د.ت.
 2. السكر : مروان محسن.
- السياحة مضمونها وأهدافها، دون بيانات، 1994 م .